

مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى

ليخرج من العهدة بيقين ولو كان لم يحدث بين الوضوئين بل تَوْضاً لثانية تجديداً أعاد الأولى فقط لاحتمال أن يكون المتروك من الوضوء الأول ولا يعيد الثانية لأنها صحيحة بكل حال لأن المتروك إن كان من التجديد لم يضره ترك وإن كان من الوضوء أولاً فالحدث ارتفع بالتجديد بلا إعادة وضوء لما ذكر و لو صلى طهراً فائتة و صلى طهراً حاضرة ثم ذكر أنه ترك من إحداهما شرطاً أو فرضاً صلى طهراً واحدة ينوي بها ما عليه من غير تعيين أداء ولا قضاء ولو كانت أي الطهران فائتين وأراد قضاءهما فنوى طهراً منهما لا بعينها لم يجزئه عن إحداهما حتى يعين سابقة لأجل ترتيب بخلاف منذورتين فإنه يجزئه نية منذورة منها لا بعينها ويتجه إعادة صلاة عصر فقط لماس أحد فرجي خنئ طهراً أي وقت الظهر و فرجه الآخر عصراً لأن أحدهما أصلي يقينا واعتبار النقص في العصر مع أن الاحتياط اعتباره في الظهر لأن الطهارة متيقنة والنقص مشکوك فيه ولا يترك يقين لشك بخلاف العصر فإن النقص متيقن فيه ولا يؤثر مس أحد الفرجين في الوضوء إن تَوْضاً ماس بين المسين بأن كان مس وصلى الظهر ثم تَوْضاً ومس الفرج الآخر وصلى العصر فلا إعادة عليه للعصر كما ذكرنا وإن كانت إحداهما أي الصلاتين وقعت بحدث قطعاً دفعاً للحرص كصلاتي مجتهد أداه اجتهاده فصلاهما لجهتين كل واحدة لجهة فلا إعادة عليه مع أن إحداهما لغير جهة القبلة يقينا لكنها مجهولة ولو شك مأوم صلى الظهر هل صلى إمامه الظهر أو العصر اعتبر بالوقت فإن كان وقت ظهر فهي ظهر وإن كان وقت عصر فهي عصر لأن الظاهر وقوع كل صلاة في وقتها فإن أشكل الوقت لنحو غيم